قياس مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة (1991-2018)

الزهرة خشيبة[1]، وردة حواطي[2]

[1] جامعة الشهيد حمه لخضر بالوادي – الجزائر

[2] جامعة زيان عاشور بالجلفة – الجزائر

ملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إيضاح دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر للفترة 1991-2018. حيث سعت الجزائر –كغيرها من الدول – إلى تهيئة الأوضاع والظروف المناسبة لجذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وذلك من أجل تعزيز النمو وتحقيق التنمية، ولتحقيق هذا الهدف استخدمت الدراسة بيانات سنوية لسلسلة زمنية خلال الفترة (1991-2018) لكل من الاستثمار الأجنبي المباشر و مؤشر التنمية المستدامة، صافي التدفقات الوافدة كمؤشر لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر، ونمو إجمالي الناتج المحلي كمؤشر للبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة . كما تم استخدام اختبارات جذر الوحدة لدراسة الاستقرارية واستخدام اختبار التكامل المشترك وفق طريقة انجل جرانجر لدراسة العلاقة، والاستعانة ببرنامج القياس الاقتصادي Eviews من أجل تقدير النموذج.حيث بينت نتائج الاختبارات وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين حجم التدفقات والبعد الاقتصادي للتنمية خلال الفترة المدروسة.

الكلمات المفتاحية: الاستثمارات الأجنبية المباشرة، التنمية المستدامة، طريقة أنجل جرانجر، الانحدار البسيط

1- مقدمة

إن الجزائر كونها من البلدان النامية، فقد مرت بفترات صعبة حيث كان اقتصادها منهارا تماما بعد الاستقلال، لذلك سعت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال إلى يومنا هذا للنهوض بالاقتصاد الوطني عبر استهدافها للقطاعات التي ترى فيها القاعدة الأساسية لبنائه، لذا قامت بسن جملة من التشريعات بهدف تشجيع الاستثمار المحلي واستقطاب رأس المال الأجنبي عبر وضع جملة من الحوافز لجذبه، كون هذا الأخير أصبح أداة هامة لتحقيق ودعم التنمية المستدامة على اعتبار أن رأس المال الأجنبي يعد وسيلة فعالة لتحسين مناخ الأعمال وتطوير المنشآت الإنتاجية بالتالي يلعب دورا مهما في تفعيل المشروعات التنموية بهذه للدول المضيفة، لذلك فالاستثمار الأجنبي المباشر يعد الوسيلة الأفضل لدعم التنمية المستدامة في الجزائر بأبعادها المختلفة.

على ضوء ما تم عرضه تتمحور إشكالية بحثنا حول الدور الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم التنمية المستدامة بالجزائر، ومن هنا تتبلور لدينا الإشكالية التالية:

ما مدى مساهمة الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر؟

1- منهج الدراسة:

تم الاعتماد في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي من خلال الرجوع إلى البيانات والمعطيات الخاصة بحجم الاستثمارات الأجنبية المباشرة في الجزائر ومدى تأثيرها في البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال الأعوام من (1991 – 2018).

2- حدود الدراسة:

- الحدود الزمانية: ستغطي بيانات الدراسة، للفترة الزمنية من عام 1991 ولغاية عام 2018.
- الحدود المكانية: ستغطي حدود هذه حالة الجزائر وخلال الفترة الزمنية المشار إليها.

3- محاور الدراسة:

سيتم تناول مختلف الدراسة في محورين أساسيين:

- المحور الأول: الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة .
- المحور الثاني: الإطار العملي والتحليلي للدراسة.

2- الإطار النظري والمفاهيمي للدراسة.

أولا: مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر وأثاره.

أن موضوع الاستثمار الاجنبي طويل ومتشعب حيث سيتم التناول في هذه الدراسة فقط مفهومه وأثاره.

1- مفهوم الاستثمار الاجنبي المباشر.

يقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر انتقال رؤوس الأموال الأجنبية للاستثمار في الخارج للعمل في صورة وحدات صناعية أو تمويلية أو إنشائية أو خدمية، ومثل حافر الربح الدافع الرئيسي لهذه الاستثمارات.

وقد عرَّف كل من صندوق النقد الدَّولي (IFM) ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) بأنه تلك الاستثمارات المخصصة لهدف اكتساب فائدة دائمة في مؤسسة تمارس نشاطها داخل تراب دولة أخرى، ويكون هدف هذا الأخير هو امتلاك سلطة قرار فعلية في تسير شؤون المؤسسة (أميرةمحمد، 2004، ص 19).

كما وعرَّفت المنظمة العالمية للتجارة بأنه ذلك الاستثمار الذي يفضي إلى علاقة طويلة المدى، ويعكس منفعة وسيطرة دائمتين للمستثمر الأجنبي أو الشركة الأم في فرع أجنبي قام في دولة مضيفة غير تلك التي ينتميان إلى جنسيتها (والتنمية، 2001).

كما ويقصد بالاستثمار الأجنبي المباشر بأنها تلك الاستثمارات التي يملكها ويديرها المستثمر الأجنبي إمَّا بسبب ملكيته الكاملة لها، أو لنصيب منها يكفل له حق الإدارة (صالح،1984، ص 65).

ومن خلال النظر في مفهوم الاستثمار الأجنبي المباشر يتضح لنا أنَّ المستثمر الاجنبي هدفه الأول والأخير تحقيق الربح بغض النظر عن أهمية المشروع بالنسبة للدولة المستضيفة، ومن هنا يأتي دور الدولة الغير مباشر في توجيه النشاط الاستثماري الأجنبي الوجهة المرغوبة باستخدام سياستها المالية بتقديم الإعفاءات الضريبية لتوجيه هذا الاستثمار الوجه المرغوبة.

2- آثار الاستثمار الأجنبي

2-1- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في الاستثمار المحلي ومعدلات النمو الاقتصادي(Mohamed El-Erian, 1997)

إن تدفقات الاستثمار الأجنبي تساهم في حالات معينة على رفع مستوى الاستثمار المحلي باعتبارها رافد إضافي للمدخرات الوطنية اللازمة للقيام بالمشاريع الإنتاجية، ففي حالة انخفاض المدخرات الوطنية فإن الاستثمار الأجنبي يضيف إلى التكوين الرأسمالي الثابت الذي يعمل على تغطية فجوة الموارد المحلية الناجمة عن النقص في المدخرات الوطنية وهذا ما يؤدي إلى زيادة موارد النقد الأجنبي التي تساعد على خلق فرص استثمارية جديدة للمستثمرين المحليين وتحفيز الشركات المحلية على شراء المدخلات الوسيطة المصنوعة محليا وزيادة الصادرات، والنتيجة تكون زيادة الاستثمارات المحلية التي ترفع من معدل التكوين الرأسمالي وبالتالي رفع معدل النمو الاقتصادي (الجبوري، 2014، ص 75).

2-2- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في مستوى التوظيف

تسعى دول العالم ولاسيما النامية منها لاجتذاب المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة أملا في تحقيق أثار كبيرة منها القضاء على مشكلة البطالة أو الحد منها، لاسيما وأن إحدى الحلول المطروحة لحل هذه المشكلة هو توسيع قاعدة الاستثمار الأجنبي المباشر والانتشار الجغرافي له وزيادة اجتذابه بغرض تنشيط المشروعات الإنتاجية الصغيرة والمتوسطة عن طريق زيادة درجة المنافسة في القطاع المحلي، وإنشاء مشاريع جديدة والغرض هو زيادة اليد العاملة، والذي يعد من الاهتمامات الأولية لحكومات الدول النامية خاصة التي تعاني من مشكل البطالة، حيث تعتمد الآثار المباشرة وغير المباشرة لتدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على العمالة في الدول النامية على عدة عوامل منها نوع الاستثمار (خيرة، 2016، ص 78).

2-3- أثر الاستثمار الأجنبي المباشر في أسعار الصرف ومعدلات التضخم

يكون أثر التدفقات العالمية للاستثمار الأجنبي المباشر سلبا في أداء السياسة النقدية في البلدان النامية، عن طريق تأثيرها في استقرار أسعار الصرف ومعدلات التضخم النقدي، فعندما يكون سعر الصرف في البلد المضيف تام المرونة، فإن تدفق رؤوس الأموال يؤدي إلى رفع قيمة عملة البلد المضيف وانخفاض في السعر النسبي للسلع المستوردة، ويرتفع الاستهلاك المحلي، وبالتالي تنخفض الضغوط التضخمية، وبذلك يقل احتمال أن يكون لتدفقات رأس المال الأجنبي أثر تضخمي (حسين، 2001، ص 111).

ثانيا: التنمية المستدامة

يعتبر مصطلح التنمية المستدامة – في العصر الحديث – مصطلح حديث نسبياً، فقد ظهر لأول مرَّة في ثمانينيات القرن الماضي بعدما تبين بأنَّ عملية التنمية الاقتصادية وفي أغلب مراحلها تعمل على تدمير البيئة وتلويثها وتستهلك المواد الناضبة، وأن الفقراء هم الذين يعانون ذلك بشكل كبير من خال التلوث والمستوى الصحي المتدني ومياه الشرب الملوثة وغياب أو قلَّة الخدمات الأخرى الأساسية، وذلك بسب التصنيع والتحضر، فالبيئة الملوَّثة لا تهدد حياة الناس في الوقت الحاضر فقط بل ويمتد تأثيرها إلى الأجيال القادمة (كاظم، 2007، ص 281).

1- مفهوم التنمية المستدامة.

تعد التنمية المستدامة عملية ديناميكية مستمرة وفي كافة الاتجاهات، فهي عملية مستمرة لتطوير الهياكل الاجتماعية والاقتصادية وتعديل الأدوار وتحريك الإمكانيات المتوفرة حيث تخدم الأجيال الحاضرة دون هضم حقوق الأجيال القادمة (حسين ا.، 1426، ص 23).

وقد عرّف التقرير الصادر عن اللجنة الحكومية التي شكلتها الأمم المتحدة التنمية في أواسط الثمانينات من القرن الماضي المستدامة بأنها "التنمية التي تستجيب لحاجيات الحاضر دون أن تُعرِّض للخطر قدرة الأجيال القادمة على تلبية احتياجاتها" (WCED، 1987، p8).

وعرفت التنمية المستدامة من قبل ادوارد بإبر (Barbier Edward) وهو أول من استخدم تعبير التنمية المستدامة: "بأنها ذلك النشاط الاقتصادي الذي يؤدي إلى الارتفاع بالرفاهية الاجتماعية مع أكبر قدر من الحرص على الموارد الطبيعية المتاحة وبأقل قدر من الأضرار والإساءة البيئة (اهلل، 1998، 141).

كما عرَّفها الشرقاوي: بأنَّها العملية التي تهدف إلى تحقيق الحد الأعلى من التنمية الاقتصادية للنشاط الإنساني ضمن حدود ما هو متاح من الموارد المتجددة وقدرة الأنساق الحيوية الطبيعية على استيعابه، والحرص على احتياجات الأجيال القادمة.

2- أبعاد التنمية المستدامة (ماهر،، 2008، ص45):

تسعى التنمية المستدامة إلى التوفيق بين أبعاد أربع هي: التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبيئية والتكنولوجية.

2-1- البعد الاقتصادي: ويتعلق بإنتاج ما يغطي جميع حاجيات الإنسان الأساسية ويحسن رفاهيته ومستوى عيشه، وهذا يستدعي تطوير القدرات الإنتاجية والتقنيات المتاحة عبر دعم البحث العلمي وتحفيز المقاولات على الاستثمار، وتبني أساليب الإنتاج والإدارة الحديثة من أجل مضاعفة الإنتاجية.

إنَّ التنمية المستدامة في الدول الغنية تعني أجراء تخفيضات في مستويات الاستهلاك المدد للطاقة والموارد الطبيعية وذلك عن طريق تحسين كفاءة استخدام الطاقة وأحداث تغير في أنماط الاستهلاك للموارد (وآخرون، 1988، ص 79).

أما في الدول النامية فالتنمية المستدامة تعني استخدام الموارد بهدف تحسين مستويات المعيشة والتقليل من الفقر الذي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بتدهور البيئة والنمو السكاني السريع، والتقليل ما التفاوت الطبقي بين السكَّان، واستخدام الموارد الطبيعية بشكل عقلاني (شكري، 1999، ص 54).

2-2- البعد الاجتماعي: ويكون بضمان نمو مُدمِج عبر توزيع عادل للثروة وللموارد ومنظومة ضريبية عادلة، وإرساء نظام حماية اجتماعية يوفر الحق لجميع أفراد المجتمع بدون تمييز في الحصول على الخدمات الصحية وتأمينهم ضد أخطار الحياة، وتعزيز التنمية في المناطق الرّيفية للحد من الهجرة للمدن، والابتعاد عن شبح التنمية المشوَّهة (للبيئة، 1990، ص75).

2-3- البعد البيئي: وذلك بالعمل على الحد من الآثار الضارة للأنشطة الإنتاجية على البيئة والاستهلاك الرشيد للموارد غير المتجددة، والسعي إلى تطوير استعمال مصادر الطاقة المتجددة وإعادة تدوير المخلفات.

فالتنمية المستدامة تعني في هذا المجال: حماية الموارد الطبيعية من الضغوط البشرية، والاستخدام الأمثل للأراضي الزراعية والموارد المالية، وعدم الإفراط في استخدام الأسمدة والمبيدات التي تلوث المياه السطحية والجوفية، والاستغلال الجائر للغابات ومصايد الأسماك بمستويات غير مستدامة. (غالية، 2003،ص5)

2-4- البعد التكنولوجي: ويعني ذلك التحول إلى تكنولوجيا أنظف وأكفأ في المرافق الصناعية، لأنه كثيرا ما تؤدي المرافق الصناعية إلى تلويث ما يحيط بها من هواء ومياه وأرض.

ففي البلدان المتقدمة النمو، يتم الحد من تدفق النفايات وتنظيف التلوث بنفقات كبيرة، أما في البلدان النامية فان النفايات المتدفقة في كثير منها لا يخضع لرقابة إلى حد كبير. ومع هذا فليس التلوث نتيجة لا مفر منها من نتائج النشاط الصناعي.

إنَّ التنمية المستدامة هي التنمية التي تنقل المجتمع إلى عصر الصناعات والتقنيات النظيفة التي تستخدم أقل قدر من الطاقة والموارد وتنتج الحد الأدنى من الغازات والملوثات التي تؤدي إلى رفع درجة الحرارة على سطح الأرض.

ومن خلال استعراض البحث لمفهوم وأبعاد التنمية المستدامة يتبين الصلة الكبيرة بينها وبين الاستثمار الاجنبي المباشر، فالمستثمر الاجنبي همُّه الوحيد الحصول على قدر اكبر من الأرباح، دون النظر إلى الجوانب الأخرى، لذلك يجب على الدولة المستضيفة للاستثمارات الأجنبية أن تكون على قدر وعي أكبر ودون التفريط بمكتسباتها وتدمير بيئتها ونهب مواردها.

ثالثا: التنمية المستدامة كآلية لتحقيق جودة الحياة:

تهدف جميع الدول والمؤسسات من خلال السعي لتحقيق متطلبات التنمية المستدامة إلى تحقيق العديد من الأهداف والغايات التي تعود بالنفع للفرد و المجتمع سواء من ناحية البنية التحتية أو الناحية الاقتصادية أو الاجتماعية أو الثقافية، ولعل أهم غاية يمكن تحقيقها من خلال التنمية المستدامة، هي التحسين المستمر في نوعية الحياة، حيث يتحتم على هذه المؤسسات أن تأخذ مزيدا من الخطوات بصفة طوعية من أجل تحسين جودة الحياة، من خلال زيادة قدرة المجتمع على الاستجابة للحاجات الأساسية والحاجات المستجدة لأعضائه، بما يكفل زيادة درجة إشباعه لتلك الحاجات عن طريق الترشيد المستمر لاستغلال الموارد الاقتصادية المتاحة، وحسن توزيع العائد من ذلك الاستغلال بشكل عادل (الرحمان، 2011/2010،ص ص27-47).

تضح الارتباط بين نوعية الحياة والاستدامة من خلال التبادل المستمر لمصطلحات مثل الجودة البيئية، والعيش، ونوعية الحياة والاستدامة لوصف مفاهيم مماثلة في هذا المجال، تتمثل أهداف الاستدامة في أنه ينبغي للأجيال القادمة أن تتمتع بنفس أو أكبر من الموارد مثل الجيل الحالي، كما تشتمل تكافؤ فرص الحصول على الخدمات الأساسية (بما في ذلك الصحة والتعليم وسكن النقل والترفيه)، وتعني تحسين نوعية الحياة من خلال العدالة والمشاركة المجتمعية والترفيه فضلاً عن المساواة بين الأجيال، مما يعني أن الأجيال القادمة لن تتضرر من أنشطة الجيل الحالي، يشدد مفهوم التنمية المستدامة على الأبعاد الاجتماعية والبشرية التي توسع بطبيعتها نطاق الركائز الإيكولوجية والاقتصادية للتنمية المستدامة (Gazzola، 2015، P 549).

إن التنمية المستدامة التي تراعي المجالات الأربعة لنوعية الحياة والمتمثلة في:

- **المجال المادي:** يتم تحديد مستوى المعيشة المادي بشكل عام من خلال كمية ونوعية السلع والخدمات المقدمة للأفراد عن طريق توفير السلع العامة، بما في ذلك التعليم، والنقل العام، والرعاية الصحية، ورعاية الأطفال وكبار السن، إلخ. جودة البيئة الطبيعية التي تنتمي إلى هذا المجال.

- **المجال الاجتماعي:** يحتوي هذا المجال على الجوانب الشخصية ويشير إلى الحاجة إلى الانتماء الاجتماعي الذي يتميز بالأسرة والصداقة والرعاية. لذلك، تؤكد على أهمية تلك الأنشطة الإنجابية لنوعية الحياة التي تحدث خارج السوق والتي تشمل حقوق الإنسان وحقوق العمل وحوكمة الشركات، التي أصبحت متداخلة بشكل متزايد مع تقديم خطاب المجتمع المستدام وخطاب الاستدامة الحضرية.
- **مجال التنمية الشخصية وتحقيق الذات:** جوانب هذا المجال غير متجانسة للغاية، وتشمل: الحالة، تحقيق الذات المهنية، المرح واللعب، وكذلك المشاركة المجتمعية والسياسية، وندرج أيضًا في هذه الفئة: خيارات التطوير، معنى الحياة، توفر الوقت، علم الجمال وما إلى ذلك.
- **المجال المجتمعي:** في هذا المجال ندرج القيم الجماعية مثل الحرية والأمن والمشاركة والتضامن والعدالة المرتبطة بتحسين نوعية الحياة من خلال التعليم والعدالة والمشاركة المجتمعية والترفيه.

3- الاطار العملي والتحليلي للدراسة:

تتطلب دراسة دور حجم الاستثمارات الأجنبية في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر خلال فترة الدراسة حصر عدد من المتغيرات المستقلة والتابعة استنادا إلى النظرية الاقتصادية، فمن خلال تحليلها بالاعتماد على أدوات الاقتصاد القياسي سنحاول تقديم تفسير عقلاني للظاهرة.

وقبل انتهاج النماذج والقيام بالدراسة القياسية لدراسة الأثر الذي يلعبه الاستثمار الأجنبي في دعم البعد الاقتصادي التنمية المستدامة وجب التعريف بمتغيرات النماذج.

الجدول رقم (01): التعريف بمتغيرات النموذج العام للدراسة

الرمز	أسم المتغير	نوع المتغير	مصدر البيانات	طبيعة البعد
FDI	الاستثمار الأجنبي المباشر، صافي التدفقات الوافدة (% من إجمالي الناتج المحلي)	متغير مستقل في كل النماذج الثلاث	UNCTAD, FDI/MNE database (www.unctad.org/fdistatistics)	/
GDP	نمو إجمالي الناتج المحلي (% سنوياً)	متغير تابع	**بيانات البنك الدولي الموقع** https://data.albankaldawli.org/	**البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة**

المصدر: من إعداد الباحثين

كما يستدعي منهج الاقتصاد القياسي دراسة استقرارية السلاسل الزمنية لاختيار النماذج وذلك بناء على النظرية الاقتصادية ودرجة تكامل السلاسل الزمنية، وتم الاعتماد على اختبار ديكي فولر المطور ADF لاختبار فيما إذا كانت السلاسل الزمنية موضع الدراسة مستقرة أم لا، وكذلك تحديد درجة تكاملها، والجدول الموالي يبين نتائج تحليل اختبار ADF:

الجدول رقم (02): نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

اسم المتغير	FDI	GDP
قيمة الاحتمالية عند المستوى	0.1744	03225
قيمة الاحتمالية عند الفرق الأول	0.0000	0.0000
مستوى الاستقرارية	مستقرة عند الفرق الأول	مستقرة عند الفرق الأول

درجة التكامل	I(1)	I(1)

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على الملحق رقم(02)

أوضحت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الجدول أعلاه والملحق رقم (02) أن جميع السلاسل الزمنية مستقرة عند الفرق الأول، وذلك حسب اختبار ديكي فولر.

وطبقا لما أظهرته نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية حيث أن جميع المتغيرات بيما فيها المتغير التابع مستقرة عند الفرق الأول، وبالتالي فإن النموذج الأنسب لدراسة العلاقة هو طريقة أنجل – غرانجر، حيث من خلالها يمكن فصل تأثيرات الأجل القصير عن الأجل الطويل، وكذا تحديد العلاقة التكاملية بين المتغير التابع والمتغير المفسر لكل نموذج في الأجلين القصير والطويل، وتتلخص طريقة انجل –غرانجر في الخطوات التالية:

أ- المرحلة الأولى: تقدير OLS للعلاقة طويلة الأجل(Bourbonnais, 2015, p 304) :

$$y_t = \hat{\alpha} + \hat{\beta} x_t + e_t \qquad (ECM)$$

ب-المرحلة الثانية: تقدير OLS لعلاقة النموذج الديناميكي (على المدى القصير):

$$\Delta y_t = \alpha_1 \Delta x_t + \alpha_2 e_{t-1} + u_t \qquad \alpha_2 < 0$$

حيث: e_{t-1}: حد تصحيح الخطأ نسبة اختلال التوازن في الفترة السابقة.

إن معامل إبطاء حد تصحيح الخطأ يكشف عن سرعة أو بطء عودة المتغيرات إلى حالة التوازن، ويجب أن يكون هذا المعامل معنويا وسالب الإشارة للكشف عن وجود تكامل مشترك بين التغيرات، وتشير القيمة المطلقة لمعامل حد تصحيح الخطأ إلى سرعة استعادة حالة التوازن، وتظهر الإشارة السالبة تقارب النموذج الحركي على المدى القصير، والمعامل السالب والمعنوي المرتبط بإبطاء حد تصحيح الخطأ وسيلة أكثر فعالية لبيان التكامل المشترك .

أولاً: تقدير نموذج العلاقة التوازنية في الأجل الطويل (انحدار التكامل المشترك):

بتطبيق طريقة المربعات الصغرى الاعتيادية، وإجراء الانحدار بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة (1991-2018)، تحصلنا على العلاقة التالية:

GDP = 1.914585303 + 1.12591730649*FDI

أما باقي إحصائيات عملية الانحدار فهي معروضة في الجدول الموالي:

الجدول رقم (03): نتائج تقدير معلمات الأجل الطويل

variable	*coefficient*	*Sts.Error*	*t-Statistic*	*prob*
FDI	1.125	0.593	1.896	0.069
C	1.914	0.6355	3.01	0.0057
GDP = 1.914585303 + 1.12591730649*FDI				
R^2=0.1215				
F-statistic=3.598 / prob (F-statistic)=0.068				

المصدر: من إعداد الباحثين اعتمادا على مخرجات برنامج Eviews10 والملحق رقم (03)

أظهرت النتائج المقدرة أعلاه معنوية معلمة (FDI) عند 10% وذلك حسب اختبار *t-Statistic*، ومعنوية معلمة (FDI) يعني وجود علاقة طردية بين المتغيرين المقدرين فكلما زادت قيمة التدفقات بنسبة 1% زادت قيمة الناتج المحلي بـ1.125% وهو ما يتوافق مع النظرية الاقتصادية .

أما من الناحية الإحصائية فالملاحظ من خلال النموذج قيمة معامل التحديد والتي تشير إلى أن المتغير المستقل يفسر ويشرح نمو إجمالي الناتج المحلي بما نسبته 12.15% وهي نسبة ضئيلة قليلا ولكن مقبولة نوعا ما (12.15% يفسره تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والباقي عوامل أخرى)، بالإضافة إلى قيمة اختبار فيشر فلدينا الإحصائية المحسوبة لفيشر تساوي (F_{cal}=3.59) وهي أكبر من (F_{tab}=2.91)، ومنه نرفض الفرضية الصفرية .

وقبل التطرق إلى نموذج تصحيح الخطأ وتقديم الحكم النهائي على وجود علاقة توازنية طويلة وقصيرة الأجل بين كل من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الناتج المحلي في الجزائر للفترة الدراسة (1991-2018) لابد من توليد مزيج خطي ساكن لمتغيرات النموذج وذلك عن طريق فحص استقرار البواقي لمعادلة الانحدار الخطي، وسيتم فحص البواقي من خلال استخدام اختبار ديكي فولر الموسع (ADF):

الجدول رقم (04): نتائج اختبار سلسلة بواقي التقدير باستخدام اختبار (ADF)

اختبار ديكي فولر الموسع			
المتغير	**القيمة المحسوبة**	**القيمة المجدولة**	**القرار**
Ut1	4.42	1.95	مستقرة عند المستوى

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (04)

أظهرت نتائج اختبار استقرارية السلاسل الزمنية من خلال الجدول أعلاه والملحق رقم (04) بواقي معادلة انحدار التكامل المشترك عند مقارنة *t* المحسوبة و *t* المجدولة، حسب اختبار ديكي فولر نرفض فرضية العدم القائلة بوجود جذر وحدوي، وهو ما يدل على أن سلسلة البواقي مستقرة (ساكنة) عند المستوى الأول I(0)، الأمر الذي يؤكد على وجود علاقة تكامل مشترك طويل الأجل بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وإجمالي الناتج المحلي، وبالتالي يمكننا تبني صياغة نموذج تصحيح الخطأ ECM .

ثانيا: تقدير نموذج العلاقة التوازنية في الأجل القصير (تصحيح الخطأ *ECM*):

إن خطوة تقدير نموذج تصحيح الخطأ Error correction model في منهجية انجل جرانجر نريد من خلالها إظهار العلاقة بين حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي وإجمالي الناتج المحلي بالجزائر للفترة المدروسة (1991-2018) في الأجل القصير، والجدول التالي يظهر النتائج المتحصل عليها .

الجدول رقم (05) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)

variable	*coefficient*	*Sts.Error*	*t-Statistic*	*prob*
C	0.142	0.3386	0.4217	0.6769
DFDI	0.0086	0.5981	0.014	0.9886
Ut 1(-1)	-0.743	0.179	-4.153	0.0004
DGDP = 0.142831168318 + 0.00862923361326*DFDI - 0.74376910609*UT1(-1)				

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على الملحق رقم (05)

في هذا النموذج تبلغ قيمة معامل تصحيح الخطأ (0.743-) ومعنوي حيث (*prob*=0.0004) وعليه يمكن القول أن 0.743% من أخطاء الأجل القصير يمكن تصحيحها في سنة واحدة لأجل العودة إلى الوضع التوازني طويل الأجل، أي انحراف نسبته 74.3% في نمو الناتج المحلي الإجمالي في الأجل القصير عن قيمتها التوازنية قابلة للتصحيح في الفترة الزمنية (t) والمعتمدة في الدراسة سنة واحدة. وهذا ما يؤكد دقة وصحة العلاقة التوازنية في الأجل القصير.

بعد تقدير معالم النموذج للأجلين الطويل والقصير الأجل التأكد من جودة النموذج المقدر قبل اعتماده تم إجراء الاختبارات التشخيصية أو ما يمسى باختبارات ملائمة النموذج المقدر، وهي على النحو التالي:

-اختبار مضروب لاكرانج للارتباط التسلسلي بين البواقي:Breusch-Godfrey Serial Correlation LM

-اختبار عدم ثبات التباين المشروط بالانحدار بالانحدار الذاتي: Heteroskedasticity Test: ARCH

-اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية: Jarque-Bera

ويمكن توضيح النتائج من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم (06) : نتائج اختبارات التشخيص للنموذج الأول

الاختبار	Prob.F	F.statistic
الارتباط التسلسلي LM	0.5362	0.6397
عدم ثبات التباين:ARCH	0.9121	0.0124
التوزيع الطبيعي للأخطاء Jarque-Bera	0.90	0.20

المصدر: من إعداد الباحثين

- تشير قيمة إحصائية الارتباط التسلسلي إلى خلو النموذج من مشكلة الارتباط التسلسلي، إذ أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر Prob.F هي 0.5362 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5% وهذا يعني عدم وجود ارتباط ذاتي واضح الدلالة بين الأخطاء .
- تشير قيمة إحصائية ثبات التباين إلى قبول فرضية العدم التي تنص على تجانس تباين حد الخطأ العشوائي في النموذج المقدر، حيث أن قيمة الاحتمال لإحصائية فيشر Prob.F هي0.9121 وهي أكبر من 5% وهذا يدل على ثبات تباينات الأخطاء.
- تشير إحصائية اختبار التوزيع الطبيعي إلى قبول فرضية العدم التي تنص على أن الأخطاء العشوائية موزعة توزيعا طبيعيا في النموذج المقدر حيث بلغت قيمته 0.9 وهي أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه فإن الأخطاء تتبع التوزيع الطبيعي.

التفسير الاقتصادي للنموذج: بالنظر إلى النتائج المتحصل عليها يمكن تفسير النتائج كما يلي:

- من اختبار علاقات المدى الطويل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر ونمو الناتج المحلي الإجمالي إلى الجزائر للفترة (1991-2018) (النموذج الأول) إلى وجود علاقة بين المتغيرين في المدى الطويل حيث كانت متوافقة مع النظرية الاقتصادية، إذ أظهرت نتائج النموذج أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر

ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991–2018)، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره كان إيجابي .

4- خاتمة:

تناولت هذه الدراسة إشكالية دور الاستثمارات الأجنبية المباشرة في دعم البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة في الجزائر استناداً على بيانات سنوية خلال الفترة (1991–2018)، باستخدام التكامل المشترك بطريقة انجل غرانجر ونموذج تصحيح الخطأ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر دورا مهما في مساندة ودعم النمو الاقتصادي للدول المضيفة بما يوفره من خيرات إدارية وتنظيمية ونقل للتكنولوجيا، ودعم لبرامج البحوث والتطوير المحلية، وتحفيز للاستثمار والمنافسة المحلية ومن ثم تعزيز ودعم للتنمية المستدامة.
- هناك تأثير واضح من الاستثمار الأجنبي المباشر على البعد الاقتصادي للتنمية المستدامة، لكن هذا التأثير يتغير سلبا وإيجابيا بناءً على حجم تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر وعلى كيفية إدارة وتوجيه هذا الاستثمار بما ينسجم مع متطلبات التنمية المستدامة.
- من خلال الدراسة القياسية بينت نتائج الاختبارات:

- أهمية الاستثمار الاجنبي المباشر ودوره الهام في تعزيز النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991–2018)، فعلى الرغم من صغر حجمه بالنسبة للاستثمار المحلي، إلا أن تأثيره كان إيجابي.
- وجود علاقة طويلة الأجل بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1991–2018) ومن ثم التنمية المستدامة .

- يحتاج تحقيق هدف التنمية المستدامة إلى إحراز تقدم متزامن في ثلاث أبعاد على الأقل وهو البعد الاقتصادي والبشري والبيئي، وهناك ارتباط وثيق فيما بين هذه الأبعاد المختلفة، والإجراءات التي تتخذ من شأنها تعزيز الأهداف في بعضها الآخر.

على ضوء النتائج التي توصلت إليها الدراسة، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- على الدولة الجزائرية أن تولي اهتماما أكبر بالاستثمار المحلي، فهو يعتبر الأداة المحركة للنمو، ووسيلة جاذبة للاستثمار الأجنبي، ومحركا فعالا للتنمية المستدامة.
- التركيز على توجيه الاستثمارات الواردة نحو القطاعات الإستراتيجية كالزراعة والصحة بما لها اثر في تقليص التبعية العالمية ودفع التنمية البشرية.
- تركيز الجهود نحو استقطاب المشاريع الاستثمارية الأجنبية كثيفة العمالة بغية خلق المزيد من فرص العمل ومحاربة البطالة.
- تهيئة المناخ الاستثماري الملائم مع ضرورة التأكد من شموليته في كامل التراب الوطني.

– الملاحق:

الملحق رقم (01): تطور مؤشرات التنمية المستدامة وحجم تدفقات الاستثمار الاجنبي المباشر الوافد إلى الجزائر للفترة 1991–2018

year	FDI	GDP

-1.2	0.1718028	1991
1.800002	0.0610929	1992
-2.1	1.967E-06	1993
-0.9	2.362E-06	1994
3.799995	2.383E-06	1995
4.099998	0.5764761	1996
1.1	0.5408952	1997
5.100004	1.2616733	1998
3.200002	0.6008527	1999
3.819678	0.5123759	2000
3.008395	2.0217428	2001
5.609323	1.8742957	2002
7.201872	0.9399408	2003
4.301624	1.0334278	2004
5.907791	1.1098448	2005
1.684488	1.6134443	2006
3.372875	1.2915748	2007
2.360135	1.5390055	2008
1.632244	2.0069527	2009
3.634145	1.4274973	2010
2.891866	1.2900518	2011
3.374769	0.7172374	2012
2.767639	0.8089756	2013
3.789121	0.7047052	2014
3.763467	-0.352128	2015
3.3	1.0223199	2016
1.6	0.7354705	2017
2.1	0.8359915	2018

– الملحق رقم (02): نتائج اختبار الاستقرارية للسلاسل باستخدام اختبار ديكي فولر المطور (ADF)

عند المستوى الأول

Null Hypothesis: GDP has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-0.886609	0.3225
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: FDI has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-1.298561	0.1744
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

عند الفرق الأول

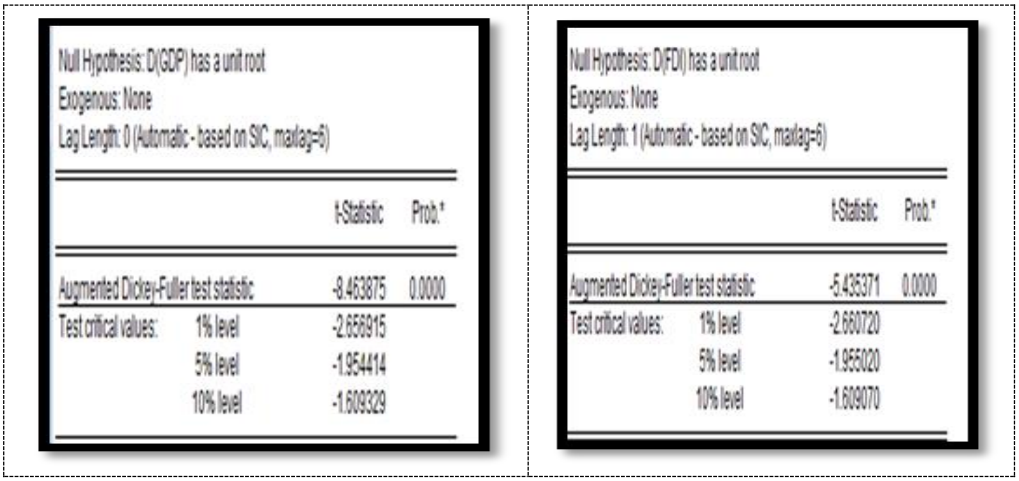

Null Hypothesis: D(GDP) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-8.463875	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.656915	
	5% level	-1.954414	
	10% level	-1.609329	

Null Hypothesis: D(FDI) has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 1 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-5.436371	0.0000
Test critical values:	1% level	-2.660720	
	5% level	-1.955020	
	10% level	-1.609070	

– المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد على برنامج Eviews10

الملحق رقم (03): المخرجات الإحصائية لنموذج الانحدار المقدر للعلاقة بين تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر والبعد الاقتصادي للتنمية المستدامة

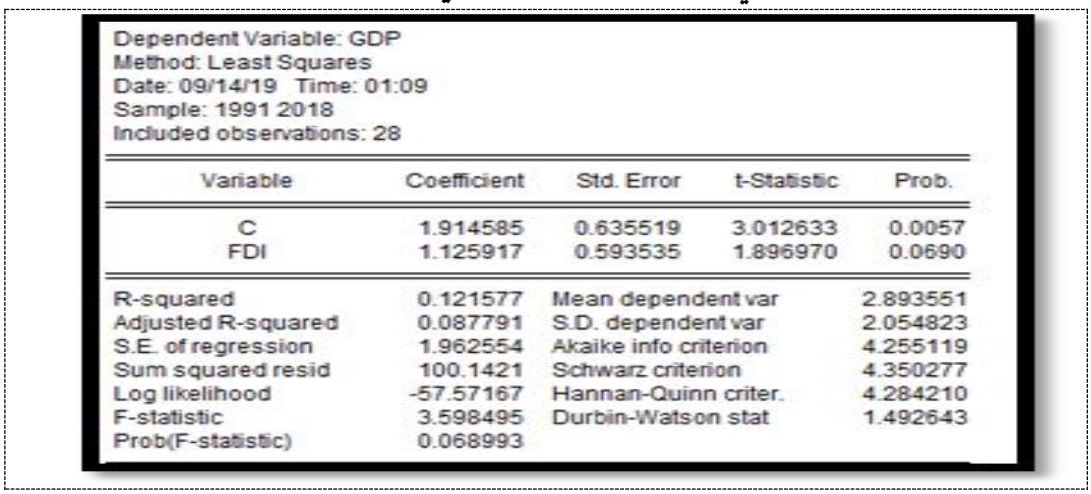

Dependent Variable: GDP
Method: Least Squares
Date: 09/14/19 Time: 01:09
Sample: 1991 2018
Included observations: 28

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	1.914585	0.635519	3.012633	0.0057
FDI	1.125917	0.593535	1.896970	0.0690

R-squared	0.121577	Mean dependent var	2.893551
Adjusted R-squared	0.087791	S.D. dependent var	2.054823
S.E. of regression	1.962554	Akaike info criterion	4.255119
Sum squared resid	100.1421	Schwarz criterion	4.350277
Log likelihood	-57.57167	Hannan-Quinn criter.	4.284210
F-statistic	3.598495	Durbin-Watson stat	1.492643
Prob(F-statistic)	0.068993		

– المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على برنامج Eviews10

الملحق رقم (04): نتائج اختبار سلسلة بواقي التقدير باستخدام ديكي فولر

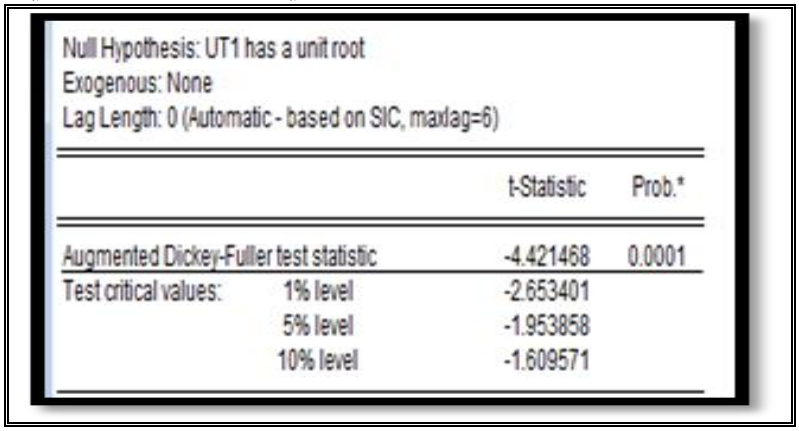

Null Hypothesis: UT1 has a unit root
Exogenous: None
Lag Length: 0 (Automatic - based on SIC, maxlag=6)

		t-Statistic	Prob.*
Augmented Dickey-Fuller test statistic		-4.421468	0.0001
Test critical values:	1% level	-2.653401	
	5% level	-1.953858	
	10% level	-1.609571	

– المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على برنامج Eviews10

– **الملحق رقم (05) : نتائج تقدير نموذج تصحيح الخطأ ECM (المدى القصير)**

Dependent Variable: DGDP
Method: Least Squares
Date: 09/14/19 Time: 02:25
Sample (adjusted): 1992 2018
Included observations: 27 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
C	0.142831	0.338638	0.421781	0.6769
DFDI	0.008629	0.598160	0.014426	0.9886
UT1(-1)	-0.743769	0.179079	-4.153301	0.0004

R-squared	0.425805	Mean dependent var	0.122222
Adjusted R-squared	0.377955	S.D. dependent var	2.228942
S.E. of regression	1.757963	Akaike info criterion	4.070628
Sum squared resid	74.17042	Schwarz criterion	4.214610
Log likelihood	-51.95348	Hannan-Quinn criter.	4.113441
F-statistic	8.898807	Durbin-Watson stat	2.117200
Prob(F-statistic)	0.001284		

- **المصدر: من إعداد الباحثين اعتماد على برنامج Eviews10**

- **الإحالات والمراجع:**

1. حسب الله، أميرة محمد(2004)، **محددات الاستثمار الأجنبي المباشر وغير المباشر**، دراسة مقارنة، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر.
2. مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية(2001)، تقرير الاستثمار العالمي، جنيف، النيويورك.
3. الزهراوي، فاضل حمة صالح(1984)، **المشروعات المشتركة وفقاً لقانون الاستثمار**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، مصر
4. عبد الرزاق حمد حسين الجبوري(2014)، دور الاستثمار الاجنبي المباشر في التنمية الاقتصادية، دار الحامد للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان.
5. خيالي خيرة(2016)، دور الاستثمار الأجنبي المباشر في دعم النمو الاقتصادي بالدول النامية مع الإشارة إلى حالة الجزائر–دراسة تحليلية للفترة(2000–2012)، مذكرة ماجستير، جامعة قاصدي مرباح–ورقلة–
.
6. للتفاصيل أكثر أنظر: إبراهيم موسى الورد وحسين عجلان حسين(2001)، أثر عولمة تدفق حركة رؤوس الأموال الأجنبية على اقتصاديات البلدان النامية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعية، العدد الثالث.
7. القرشي، مدحت حمد كاظم(2007)، التنمية الاقتصادية (نظريات وسياسات موضوعية)، عمان، دار وائل للنشر والتوزيع.
8. الزهراني، سعود بن حسين(1426)، مشكلات التنمية الاجتماعية في المملكة العربية السعودية، مطبوعات النادي الأدبي في الباحة، الباحة، السعودية .
9. عبد الخالق عبد اهلل(1998)، التنمية المستديمة والعالقة بين البيئة والتنمية، مركز دراسات الوحدة العربية سلسلة كتب المستقبل العربي، بيروت، لبنان.
10. أبو المعاطي، ماهر(2008)، الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية، كلية الخدمة الاجتماعية، جامعة حلوان، القاهرة، مصر.
11. دوزبية، برنارد، وآخرون(1988)، مفاتيح إستراتيجية جديدة للتنمية، الشعبية المصرية القومية لليونسكو، القاهرة، مصر.

12. السعيد، عبد المنعم احمد شكري(1999)، التنمية المستدامة ما بين المفهوم والتطبيق، دراسة تحليلية مقارنة، رسالة الدكتوراه غير منشورة، كلية الهندسة، جامعة القاهرة، مصر.
13. برنامج الأمم المتحدة للبيئة(1990)، حاجات الإنسان الأساسية في الوطن العربي الجوانب البيئية والتكنولوجيات والسياسات، عالم المعرفة، العدد 75، الكويت.
14. الحبال، غالية(2003)، التنمية المستدامة، دراسة أعدت لنيل شهادة الدبلوم في الهندسة البيئة، دمشق، سوريا.
15. العايب عبد الرحمان(2011/2010)، التحكم في الأداء الشامل للمؤسسة الاقتصادية في الجزائر في ظل تحديات التنمية المستدامة، رسالة دكتوراه (غير منشورة)، جامعة فرحات عباس بسطيف، الجزائر.
16. Piero Mella & Patrizia Gazzola(2015), Sustainability and quality of life: the development model, 18 Annual International Conference ENTERPRISE AND COMPETITIVE ENVIRONMENT, Mendel University in Brno, Czech Republic, March 5–6.
17. Régis Bourbonnais(2015), économétrie cours et exercices , paris
18. Mohamed El-Erian & Mahmoud El-Gamal(1997), Attraction Foreign Investment to Arab countries: Getting The Basic Right, Working paper 9718,U.S.A.
19. Khalid Sekkat and Marie-Ange(2004), Trade and foreign Exchange Liberalization, Investment climate, and FDI in the MENA contries, MENA,WP/No.39,
20. WCED(1987), World commission on Environment and development, Our Common Future, Oxford, Oxford University press